

مدى فعالية نظم الإنذار المبكر في إدارة الأزمات الاقتصادية

The Effectiveness of Early Warning Systems in Managing Economic

موساوي أمل¹، صالحى أسماء²¹ جامعة محمد بوضياف - المسيلة (الجزائر)، Amel.moussaoui@univ-msila.dz² المركز الجامعي مرسلبي عبد الله-تيازة (الجزائر)، saasma949@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/08/15

تاريخ القبول: 2020/07/30

تاريخ الاستلام: 2020/07/15

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بالأزمات الاقتصادية وإبراز أهم أنواعها، بالإضافة إلى التطرق إلى مفهوم إدارة الأزمات الاقتصادية ومتطلباتها، إلى جانب تحديد مدى فعالية المؤشرات التي يمكن أن تتضمنها نظم إنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: الأزمات الاقتصادية، إدارة الأزمات، نظم الإنذار المبكر، المؤشرات.

تصنيفات JEL: E25، H12، G28

Abstract:

The purpose of this paper is to identify economic crises and highlight their most important types, in addition to addressing the concept of economic crisis management and its requirements, as well as determining the effectiveness of indicators that may be included in early warning systems to predict economic crises.

Keywords: Economic Crises; Crisis Management; Early Warning Systems; Indicators.

JEL Classification Codes : E25, H12, G28

1. مقدمة :

يعتبر موضوع الأزمات الاقتصادية ظاهرة اقتصادية شائكة تثير القلق ويرجع ذلك إلى الاستقرار بالإضافة إلى سرعة انتقالها من دولة إلى أخرى، ولذلك تعتبر إدارة الأزمات الاقتصادية وعلاجها أمر في غاية الأهمية، والأهم هو التوفيق في انتهاج سياسات وإجراءات تساعد على الوقاية منها وتجنب حدوثها ويتم ذلك من خلال تصميم أداة دائمة ومستمرة لتوجيه والتحذير من قبل واضعي السياسات وتمثل هذه الأداة في ونظم الإنذار المبكر بالأزمات الاقتصادية.

الإشكالية:

تتمحور معالم مشكلة بحثنا في السؤال الجوهرى التالى: ما مدى فعالية إدارة الأزمات

الاقتصادية من خلال نظم الإنذار المبكر؟

2. ماهية الأزمات الاقتصادية

1.2 مفهوم الأزمات الاقتصادية:

تعرف الأزمة الاقتصادية على أنها انقطاع مسار النمو الاقتصادي السابق، حيث ينخفض الإنتاج ليكون فيها النمو الفعلى أدنى من الاحتمالى.

وتشمل الأزمات الاقتصادية على زيادة المدفوعات الخارجية إلى العالم الخارجى، وذلك بسبب ارتفاع الواردات، أو نتيجة انخفاض عائدات العملات الأجنبية، وهناك حالتين من الأزمات الاقتصادية، حيث أننا نجد أزمات اقتصادية مؤقتة أو أزمات اقتصادية دائمة، حيث تختلف العوامل المؤدية لكل منهما (قدارى، 2017، صفحة 81).

2.2 أنواع الأزمات الاقتصادية

1.2.2 الأزمة الدورية: وهي التي تشغل مركز الصدارة بين الأزمات الاقتصادية التي تعترض الاقتصاد وهي نتيجة مباشرة للاختلالات الاقتصادية العامة بمعناها الواسع (عدم التناسب بين الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، وبين فرعى الإنتاج الأول والثاني أي السلع التجهيزية والسلع الاستهلاكية، وبين مختلف فروع الاقتصاد الوطنى). (شريط و سدى، 2011، صفحة 09).

2.2.2 الأزمة الوسيطة: فأقل اتساعا وشمولا، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد الوطني. وتحدث هذه الأزمات نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، فالأزمات الوسيطة لا يمكن أن تحمل طابعا عالميا على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج.

3.2.2 الأزمة الهيكلية: فتشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي، منها، على سبيل المثال، أزمة الطاقة وأزمة المواد الخام، وأزمة الغذاء، وغيرها. وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد. فإنه لا بد أن يكون قطاعا مهما وأساسيا أو صناعة الحديد والصلب، أو أزمة الغذاء وما إلى ذلك كمصادر الطاقة، فالأزمات في الفروع الصغيرة، ولو استمرت مدة طويلة، لا يمكن أن تصبح أزمات دورية، لأنها لا تمس جميع جوانب الاقتصاد الأخرى وقطاعاتها. (طالي، 2010، صفحة 05)

3. إدارة الأزمات الاقتصادية

1.3 مفهوم إدارة الأزمات

إن إدارة الأزمة هي علم وفن السيطرة على الموقف وتوجيهه بما يخدم أهداف مشروعة من خلال إدارة الأزمة ذاتها من أجل التحكم في ضغطها ومسارها واتجاهاتها. (عبد الهادي، 2011، صفحة 56)

كما يمكن تعريف إدارة الأزمات بأنها تتمثل في قدرة المنظمة على إدراك المخاطر والتحديات الحالية والمحتملة والعمل على تجنبها أو تقليل آثارها السلبية لإعادة التوازن للنظام في أقل وقت ممكن وبدء نشاطه مرة أخرى واستخلاص الدروس المستفادة لمنع تكرار الأزمة أو تحسين طرق التعامل معها مستقبلا والاستفادة من الفرص التي تتيحها. (الرفاعي و جبريل، 2007، صفحة 31)

2.3 متطلبات إدارة الأزمات الاقتصادية:

تتمثل متطلبات إدارة الأزمات الاقتصادية فيما يلي (محمد و القوسي، إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية المعاصرة، 2017):

- **التخطيط للأزمات:** التخطيط متطلب أساسي مهم في عملية إدارة الأزمات حيث أن أفعالنا ما هي إلا رد فعل وشتان ما بين رد الفعل العشوائي ورد الفعل المخطط له فمعظم الأزمات تتأزم لأنها أخطاء بشرية وإدارية وقعت بسبب غياب القاعدة التنظيمية للتخطيط فإن لم يكن لدينا خطط لمواجهة الأزمات فإن الأزمات سوف تنهي نفسها بالطريقة التي نريدها هي لا بالطريقة التي نريدها نحن.
- **نظام اتصالات داخلي وخارجي:** أن أهمية وجود نظام اتصالات داخلي وخارجي فعال يساعد على توافر المعلومات والإنذارات في وقت مبكر حيث أنه قد انتشرت تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية انتشاراً واسعاً وسريعاً على المستوى العالمي، خاصة في الدول المتقدمة خلال السنوات القليلة السابقة، كإحدى الوسائل الهامة المستخدمة في دعم اتخاذ القرار في المجالات المختلفة.
- **التنبؤ الوقائي:** يجب تبني التنبؤ الوقائي كمتطلب أساسي في عملية إدارة الأزمات من خلال إدارة سباقية وهي الإدارة المعتمدة على الفكر التنبؤي الإنذاري لتفادي حدوث أزمة مبكراً عن طريق صياغة منظومة وقائية مقبولة تعتمد على المبادأة والابتكار وتدريب العاملين عليها.

4. فعالية نظم الإنذار المبكر في إدارة الأزمات الاقتصادية:

1.4 مفهوم نظم الإنذار المبكر: تعرف على أنها مجموعة عمليات، إجراءات، نماذج، مؤشرات...، تقوم بتجميع المعلومات والمعطيات من أجل، تحديد المؤسسات المالية المعرضة للخطر، التعرف على هذه المخاطر، وعلى آثارها على باقي المؤسسات والنظام المالي ككل، وهو ما يسمح بالتنبؤ بحدوث أزمة مستقبلاً.

كما يرى فؤاد علوان "بأن نظم الإنذار المبكر هي عبارة عن آلية تعمل على ترقب تغيرات مؤشرات بحدوث أزمة مالية، إذ ترسل نظم الإنذار المبكر إشارات عند قيم معينة لتلك الإشارات وأن نتائج الإنذار المبكر يمكن أن تكون رفق أربعة احتمالات وهي كما يلي (بلقلا و حريري، 2007، صفحة 33)

- **التوفيق:** حيث يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة وتقع الأزمة.
- **الفشل:** حيث لا يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة وتقع الأزمة.

• **الإنذار الكاذب:** إذ يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة، فيعتقد أن هناك أزمة وشيكة الوقوع بينما لا تقع الأزمة أصلاً.

• **الرفض الصحيح:** حيث لا يتم اكتشاف إشارات بوقوع الأزمة ولا تقع الأزمة بالفعل.

2.4 مؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات الاقتصادية

تشمل مؤشرات الإنذار المبكر على جانبين رئيسيين هما (عبد الرضا و حمودي، 2009، صفحة

04) مؤشرات الحيلة الجزئية المجمعة لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي بشكل منفرد.

• مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي ككل.

1.2.4 مؤشرات الحيلة الجزئية: وهي تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية وهي تعرف بإطار (CAMELS): كفاية رأس المال-جودة الأصول-الربحية والإيرادات (الموجودات)-التمويل والسيولة-سلامة الإدارة-الحساسية لمخاطر السوق يضاف إليها مؤشرات خاصة بالسوق وهي لا تدخل ضمن CAMELS. وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي (طفاح، 2005، صفحة 8، 54):

• **مؤشرات كفاية رأس المال:** تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلاية المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تصيب بنود الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات. وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة. وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى بنود خارج الميزانية مثل المتاجرة في المشتقات. من المؤشرات المستخدمة في هذا المجال:

- **نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر:** وهذا المؤشر يقاس بنسبة رأس المال إلى مجموعة الأصول المعدلة بالمخاطر، إن انخفاض هذه النسبة يعني زيادة تعرض بنود الميزانية إلى المخاطر واحتمالية وجود نقص في كفاية رأس المال لمواجهة هذه المخاطر. بالإضافة إلى هذا المؤشر، يمكن النظر إلى جودة رأس المال، خصوصاً أن مكونات رأس مال البنك تختلف باختلاف البلدات، كما أن مكونات رأس

المال تختلف في قدرتها على استيعاب الصدمات الخارجية ضمن تصنيفات رأس المال الموسعة المعروفة بالشريحة الأولى لرأس المال والشريحة الثانية لرأس المال والشريحة الثالثة لرأس المال.

- **التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال:** وتستخدم هذه المقاييس لتلاقي المشاكل الناجمة عن عملية التجميع، وهي تفيد في النظر إلى معدلات رأس المال للمؤسسة المالية الواحد، ومثال ذلك أن تحتسب معدلات كفاية رأس المال لمجموعة من المؤسسات، كأكثر ثلاثة بنوك أو احتساب معدلات كفاية رأس المال للبنوك المملوكة للقطاع العام، أو حتى النظر إلى معدلات كفاية رأس المال لبعض البنوك التي لا تحقق المقاييس الدولية أو المقاييس المحلية.

● **مؤشرات جودة الأصول:** بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسيلها. ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول، مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في عمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهونات والاتجار بالمشتقات، وعليه يتم تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين:

● **المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة:**

- **التركيز الائتماني القطاعي:** التركز لمجمل التسهيلات الائتمانية في قطاع اقتصادي معين قد يعني انكشاف القطاع المصرفي للتطورات في هذا القطاع، فكثير من الأزمات المصرفية حدثت وتضخمت بفعل انتقال الأزمة من بعض القطاعات الاقتصادية إلى القطاع المصرفي بفعل تركيز القروض في هذه القطاعات، والصحيح أن تركيز القروض في مجمله خطير ويؤدي إلى انكشاف القطاع المصرفي إلى الأزمات في القطاعات الاقتصادية، والحال ينطبق على تركيز الائتمان على القطاع التصديري.

- **الاقتراض بالعملة الأجنبية:** كثير من الأزمات المصرفية حدثت في الفترات التي تتوسع فيها البنوك بالإقراض بالعملة الأجنبية لشركات محلية تفتقر لمصادر ثابتة من الإيرادات بالعملة الأجنبية مما يجعل

هذه الشركات عرضة لمخاطر أسعار الصرف وانتقال هذه المخاطر على شكل مخاطر ائتمان إلى المؤسسات المصرفية المقرضة.

- **القروض غير العاملة:** إن زيادة نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض يشير إلى ضعف محفظة الإقراض للمؤسسة المالية وبالتالي هذا يؤثر على وضع التدفقات النقدية وصافي الدخل وحتى على درجة الإعسار في المؤسسة وفي العادة تحتسب نسبة القروض غير العاملة جنباً إلى جنب مع نسبة الاحتياطيات المخصصة لهذه القروض.

- **القروض للمؤسسات العامة الخاسرة:** إن القروض الممنوحة من القطاع المصرفي للمؤسسات العامة الخاسرة يعني احتمال وجود مخاطر ائتمانية بالنسبة للمؤسسات المصرفية خصوصاً أن بعض البلدان لا تصنف القروض الممنوحة للقطاع العام ضمن القروض غير العاملة حتى وإن لم تدفع بالكامل أو حدث تأخير في دفعها.

- **مخاطر الأصول:** وتمثل نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول، إن انخفاض هذه النسبة لا يدل بالضرورة على جودة الاستثمار، حيث أن ارتفاع درجة الاستثمار في السندات الحكومية على سبيل المثال يدل على سياسة استثمارية متحفظة، أو قد يدل على أن هناك مشاكل في كفاية رأس المال (مقررات بازل) حيث تقوم المؤسسات المالية بمحاولة تحسين صورة معدل كفاية رأس المال لديها بالاستثمار في سندات الحكومة ذات وزن مخاطر يعادل الصفر وفقاً لتصنيفات بازل.

- **الإقراض المرتبط:** وهو يعني الإقراض إلى مجموعة متصلة من العملاء (المقترضين) أو حتى الإقراض لمؤسسات أخرى متصلة بالمؤسسة المالية نفسها، إن ارتفاع نسبة القروض المرتبطة إلى إجمالي لقروض يعكس نوع من مخاطر الائتمان بارتباط القروض بمجموعة صغيرة من المقترضين وعدم تنوع محفظة الائتمان على قطاع واسع من المقترضين سوف تنتقل آثارها إلى المؤسسة المالية، كما أن الإقراض إلى مؤسسات مرتبطة بالمؤسسة المالية المقرضة يعتبر شائع جداً في كثير من الدول، وتكمن خطورة هذا النوع من الإقراض في أن الإقراض لمؤسسة (مالية أو غير مالية) مرتبطة بالمؤسسة المالية المقرضة يتم الموافقة عليه دون أي تدقيق في ملء المؤسسة المقرضة باعتبارها تتبع لنفس المجموعة التي تعمل ضمنها

المؤسسة المقرضة.

● **مؤشرات الرفع المالي:** وتمثل نسبة الأصول إلى إجمالي رأس المال للمؤسسة المصرفية باعتبار أن معظم أصولها تكون على شكل قروض (وهي مقلوب معدل كفاية رأس المال بمفهومه البسيط)، إن ارتفاع مؤشرات الرفع المالي يعكس نمو الأصول بدرجة أكبر من نمو رأس المال.

- **مؤشرات المؤسسة المقرضة:** إن جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة يعتمد على سلامة المؤشرات المالية للمؤسسة المقرضة، وخصوصا المؤسسات غير المصرفية. وبالتالي فإن أي تحليل لمؤشرات جودة الأصول يجب أن يأخذ بالاعتبار احتمال قدرة المقرض على سداد القروض وذلك يعتمد على ربحية المؤسسة المقرضة والتدفقات المالية لديها.

- **نسبة الدين إلى حقوق الملكية:** كثير من حالات الإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المصرفية كانت قد سبقت مجالات اقتراض مفرط من قبل مؤسسات غير مالية، وبالتالي يصبح من الضرورة متابعة نسبة الرفع المالي بالنسبة للمؤسسات غير المالية، فنمو مديونية الشركات بشكل كبير يمكن أن ينظر إليه كمؤشر على عدم فاعلية نظام التدقيق الائتماني من قبل المؤسسات المصرفية المقرضة، وكذلك من المهم النظر في توزيع مديونية الشركات، ومدى تركيزها في القطاعات الاقتصادية كقطاع الإنشاءات أو قطاع التصدير وغيره وذلك لمعرفة مدى انكشاف هذه الشركات وبالتالي المؤسسات المصرفية للهزات التي تصيب تلك القطاعات الاقتصادية.

- **ربحية قطاع الشركات:** إن الانخفاض الكبير في مؤشرات الربحية بالنسبة للشركات يمكن أن يستخدم كمؤشر ريادي يسبق الإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المصرفية.

● **المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية:** وهذه تتضمن مؤشرات التدفقات النقدية كمؤشر تغطية الفوائد والتي تمثل نسبة الدخل من العمليات إلى مدفوعات الفوائد، ويمكن استخدام مؤشرات مركبة مثل مؤشر ALTMAN والذي يعتمد على عدة مؤشرات مالية تتضمن جودة الأصول وأداء العوائد والسيولة، وهذا مؤشر يطبق في العادة على مستوى الشركة للتمييز بين الشركات الجيدة والشركات الضعيفة. وهناك مؤشرات عديدة في هذا المجال التي من الممكن أن تعطي صورة واضحة عن وضع الشركات وتأثيرها

على القطاع المصرفي مثل مؤشرات التأخر في الدفع ومتطلبات الشركات لحماية الدائنين وغيرها.

● **مديونية القطاع العائلي:** هذه المعلومات تفيد بالنسبة للمديونية الموجهة للقطاع العائلي وخصوصا في

البلدان التي تشكل فيها نسبة القروض الشخصية نسبة عالية من مجمل القروض مثل دول الخليج العربي.

- **مؤشرات سلامة الإدارة:** سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية إلا أن معظم هذه

المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي

كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات

الكمية التي يمكن الاعتماد عليها.

- **معدلات الإنفاق:** إن ارتفاع نسبة النفقات إلى الإيرادات يمكن أن يعكس أن المؤسسة المالية لا تعمل

بكفاءة ويمكن أن يعود ذلك إلى عدم فاعلية الإدارة.

- **نسبة الإيرادات لكل موظف:** بنفس المفهوم فإن انخفاض الإيرادات إلى عدد الموظفين يعكس عدم

فاعلية المؤسسة المالية والذي من الممكن أن يعود إلى عدم فاعلية الإدارة بسبب الزيادة المفرطة في عدد

الموظفين.

- **التوسع في أعداد المؤسسات المالية:** إن التوسع قد يعكس بشكل عام بيئة تنافسية سليمة، إلا أن

بعض حالات الازدياد السريع في أعداد المؤسسات المالية قد تعكس عدم الصرامة في إجراءات التأسيس

وهذا يعكس نوعا من عدم جودة الإدارة وضعف في أساليب الرقابة على المؤسسات المالية.

● **مؤشرات الإيرادات والربحية:** إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في

ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية

في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر. هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات

المالية أهمها:

- **العائد على الأصول:** وتقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول، ويمكن أن تحتسب

هذه النسبة بتعريفات مختلفة للأرباح قبل وبعد الفوائد والضرائب، الأرباح باستثناء الأرباح الاستثنائية

وغیرها.

- **العائد على حقوق الملكية:** إن هذه النسبة المقاسة إلى صافي الأرباح إلى معدل رأس المال يعكس معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون رأس مال المؤسسات المصرفية، وفي كل الأحوال فإن ارتفاع هذه النسبة قد تفسر من خلال ارتفاع الأسعار أو انخفاض رأس المال، أما انخفاض النسبة فيمكن أن تفسر من خلال انخفاض الأرباح أو ارتفاع رأس المال، بشكل عام لا يمكن احتساب هذه النسبة حتى يتم التأكد من مدلولها، بأخذ رأس المال بتعريفاته المختلفة، رأس مال الشريحة الأولى والثانية، كما يمكن احتساب نسبة رأس المال بتعريفاته المختلفة إلى إجمالي رأس المال وبنفس الطريقة يمكن أخذ تعريفات مختلفة للأرباح.

- **معدلات الدخل والإنفاق:** إن مثل هذه النسب ممكن أن تعطي صورة واضحة عن تركيبة الأرباح والنفقات ومدى استمرارية تحقيق الأرباح بالنسبة للمؤسسات المالية، ومدى مقدار المخاطرة الذي تأخذه هذه المؤسسات. إن هذه النسب مفيدة جدا في أنها تعطي فكرة عن مصدر العمليات التي تدر الأرباح، كأن يكون الدخل من محافظ الإقراض أو المحافظ المالية وغيرها، وحتى يمكن تحديد أي من عمليات الاستثمار التي تدر أرباح (الاستثمار في الأسهم، السندات، أسعار الصرف ...)، في حين أن نسب النفقات يمكن أن تعطي فكرة عن مواطن الضعف في توليد الأرباح والنفقات التي تمتص هذه الأرباح، فنسب النفقات يمكن أن تحتسب وفقا لنوع المصروفات كالنفقات الإدارية أو نفقات الأجور أو مدفوعات الفوائد وغيرها من النفقات.

● **المؤشرات الهيكلية:** هناك مقاييس أخرى غير مقاييس الربحية يمكن الاعتماد عليها، وهي تعطي نظرة مستقبلية لوضع المؤسسات المالية، منها درجة اتساع قاعدة عملاء المؤسسة المصرفية، فإذا كانت أعداد وتركيبية عملاء المؤسسة المصرفية فهذا قد يدل على ضيق في القدرة التنافسية للمؤسسة وعدم قدرتها على توسيع قاعدة عملائها وتوسيع نطاق عملها ليشمل قطاعا أوسع من الشركات والقطاع العائلي وحتى القطاعات الاقتصادية، وهذا له تأثير على جملة تكاليف المؤسسة المالية وربحياتها، ومن الأمثلة الأخرى على هذه المؤشرات الهيكلية اتساع الهامش سعر الفائدة على الإقراض وسعر الفائدة على الودائع، وهذا يدل

علي البيئة التي تعمل فيها المؤسسة المالية وعلى الهيكل السوقي للقطاع المصرفي والقوة الاحتكارية فيه، كأن يكون سوق منافسة احتكارية أو احتكار قلة.

• **مؤشرات السيولة:** في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة. مؤشرات السيولة وتشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية:

- **التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية:** إن ارتفاع نسبة التسهيلات المقدمة من البنك المركزي إلى المؤسسات المالية كنسبة من إجمالي رأس المال أو الخصوم لهذه المؤسسات، يعكس مشكلات حادة في السيولة أو بمعنى آخر قد تكون هذه المؤسسات في حالة إعسار مالي.

- **التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك:** إن التفاوت الكبير في نسبة الفائدة للإقراض بين البنوك تدل على أن هناك مؤسسات مالية تعتبر خطرة، كذلك فإن هناك بعض الإجراءات الكمية التي تتخذها البنوك فيما بينها، ووجود مثل هذه الإجراءات يدل على وجود مؤسسات ذات مخاطر كبيرة مثل التفاوت في كمية الإقراض المسموح بها بين مؤسسة وأخرى أحياناً، أو عدم رغبة بعض المؤسسات بإقراض مؤسسات أخرى يدل على وجود مؤسسات ذات مخاطر عالية، بشكل عام فالقطاع البنكي هو أول من يكتشف وجود مشاكل في بعض البنوك في القطاع.

- **نسبة الودائع إلى الجاميع النقدية:** إن انخفاض نسبة الودائع إلى عرض النقد بمفهومه الموسع M2 قد يعكس ضعفاً في الثقة في البنوك أو قد يعكس مشاكل في السيولة لدى البنوك، كما أنه في بعض الأحيان يظهر أن المؤسسات المالية غير المصرفية هي مؤسسات فاعلية وتقدم خدمات مالية مختلفة، أو أن تكون هذه المؤسسات المالية المصرفية تتصرف تماماً كالبنوك وتقدم الخدمات التي تقدمها البنوك.

- **نسبة القروض إلى الودائع:** تحتسب هذه النسب باستثناء الاقتراض فيما بين البنوك، وهي تعطي صورة واضحة عن قدرة النظام المصرفي على تحويل الودائع لديه لتتواءم مع الطلب على القروض (تلبية حاجات المقترضين)، إن ارتفاع هذه النسب يظهر أن هناك ضغطاً على الجهاز المصرفي، كما أنه يظهر أن الجهاز المصرفي يعاني من نقص في السيولة لمواجهة الهزات الطارئة.

- **هيكل استحقاق الأصول والخصوم:** هناك عدد من المؤشرات التي تقيس مدى التطابق في آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم وذلك بالنظر إلى تركيبة محفظة الأصول، مثل مؤشر نسبة الأصول السائلة والذي يقيس نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، فهذه النسبة تكشف عن مدى التطابق في آجال الاستحقاق، كما أنها تبين الحاجة إلى زيادة التحوط في إدارة السيولة. إن التباين الكبير في آجال الاستحقاق يبين أن المؤسسات المالية تعاني من مخاطر في السيولة، كما أنها تعكس عدم يقن المودعين والمقرضين الآخرين من استمرارية المؤسسة المالية في المدى الطويل.

- **سيولة السوق الثانوية:** إن مؤشرات السيولة بالنسبة للمؤشرات المالية يجب أن ينظر إليها بالتزامن مع مقاييس العمق والاتساع للسوق المالي الثانوي بالنسبة للأصول السائلة مثل هامش الطلب والعرض ومؤشرات التداول.

- **درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية:** وهذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبلات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الاستثمارية في

البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في الانهيارات، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمه

- **مخاطر أسعار الفائدة:** وتتعلق مباشرة بأذونات وسندات الخزينة للحكومة المحلية وبعض المشتقات المالية المكتتبه على أسعار الفائدة وسندات الشركات، وتحتسب هذه المخاطر وفقا لمفهوم "الأمدة" الذي يقيس العلاقة بين تذبذب أسعار السندات وأسعار الفائدة، كما يمكن توسيع مفهوم "الأمدة" ليأخذ بعين الاعتبار مفهوم "التحذب" الذي يأخذ بعين الاعتبار العلاقة غير الخطية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة.

- **مخاطر الصرف الأجنبي:** وتتعلق مباشرة بأذونات وسندات الخزينة للحكومة الأجنبية وبعض المشتقات المالية المكتتبه عليها، ولحساب هذه المخاطر يمكن استخدام بعض الأرقام القياسية لمخاطر أسعار الصرف.

- **مخاطر أسعار الأسهم:** مصادر المخاطر فيها هي ذبذبة أسعارها ويمكن حسابها من خلال "نموذج التسعير الرأسمالي للأصول" أو "نظرية المضربة في تسعير الأصول" والتي تربط بين سعر السهم وعنصر المخاطرة.

- **المؤشرات الخاصة بالسوق:** بالرغم من أن هذه المؤشرات لا تدخل ضمن إطار مؤشرات الحيطه الجزئية الستة الداخلة ضمن CAMELS ولكنها تبقى مؤشرات مهمة تدل على قوة المؤسسات المالية.

● **الأسعار السوقية للأدوات المالية التي تصدرها المؤسسات المالية:** إن انخفاض الأسعار السوقية بالنسبة للأدوات المالية الصادرة عن المؤسسات المالية مقارنة بمتوسط أسعار الأسهم في السوق يعطي انطباعا سلبيا على وضع المؤسسات المالية. كذلك يمكن النظر إلى مؤشرات هوامش العوائد بالنسبة للأدوات المالية المصدرة من قبل المؤسسات المالية ومقارنته بالفوائد على الأدوات المصدرة من قبل الشركات والمؤسسات الكبيرة (تحديدا على السندات) لمعرفة جودة هذه الأدوات المالية وبالتالي وضع المؤسسات المالية.

● **العوائد المفرطة:** إذا كان العائد الذي توفره مؤسسة ما أو مجموعة مؤسسات فوق العائد الذي

توفره المؤسسات المشابهة بشكل ملفت فإن ذلك يعكس وضع يحتاج إلى التحليل لمعرفة سبب هذه الفروقات في العائد، حيث أن المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل بشكل عاجل توفر عوائد مرتفعة في العادة.

- **التصنيف الائتماني:** بشكل عام التصنيف الائتماني المنخفض للمؤسسات المالية المحلية من قبل وكالات التصنيف العالمية مثل S&P و Moody's يعكس وضع مالي مهزوز على المستوى الدولي، كما أن التصنيف الائتماني للشركات يفيد في إعطاء صورة عن درجة الائتمان بالنسبة للمقترضين من الجهاز المصرفي، وفي كل الأحوال فإن مثل هذا التصنيف يعطي فكرة عامة، إلا أن صندوق النقد الدولي ينظر إلى قدرة المؤسسات المالية بعينها دون النظر في إمكانية الحكومة في دعمه.
- **هامش العائد السيادي:** هذا العائد يمثل الفرق بين العائد على السندات التي تصدرها المؤسسات المالية والعائد على سندات الخزينة الأمريكية، وهذا الهامش يغطي نوعين من المخاطر، مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، بمعنى أنه كلما زاد هذا العائد فإن هذا يعطي إشارة إلى زيادة هذين النوعين من المخاطر.

2.2.4 مؤشرات الاقتصاد الكلي: يعتمد الجهاز المصرفي على مجمل النشاط الاقتصادي وهو كذلك يتأثر بالتغيرات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد ككل، وقد أشارت بعض الدراسات الحديثة أن بعض التطورات الاقتصادية الكلية تسبق الأزمات المصرفية، مما يتطلب مراقبة بعض المتغيرات على الاقتصاد ككل وخصوصاً تلك التي تتعلق بهروب رأس المال وأزمات سعر الصرف وهذه تشمل ما يلي (زيتوني، 2009، صفحة 23، 27):

- **مؤشرات النمو الاقتصادي:** تتمثل في معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي، تدهور بعض القطاعات
- **مؤشرات ميزان المدفوعات:** تتمثل في عجز الحساب الجاري، الاحتياطات والدين الخارجي، شروط التبادل التجاري، تركيبة وأجال التدفقات المالية.
- **مؤشرات التضخم:**

- **درجة التذبذب في التضخم:** إن عملية التذبذب هذه تقلل من دقة التقييم لمخاطر الائتمان

والمخاطر السوقية وذلك لأن التضخم يرتبط مباشرة مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الائتمان والاستثمار، وفي المقابل فإن الانخفاض السريع والكبير في معدلات التضخم قد يؤدي إلى المستويات الاسمية للدخل والتدفقات المالية مما يؤثر سلبا على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية، كما أن التغير في مستوى التضخم يؤثر على قيمة الضمانات، حيث أنه يخفض قيمتها مقابل القروض الممنوحة، خصوصا في حالات الإقراض غير الحصري "أي عندما تكون نسبة القروض إلى الضمانات مرتفعة".

- **مؤشرات معدلات الفائدة وأسعار الصرف:** تتمثل في التذبذب في معدلات الفائدة وأسعار الصرف، المستويات الحقيقية لأسعار الفائدة المحلية، استمرارية ثبات أسعار الصرف، ضمانات أسعار الصرف
- **ازدهار الإقراض وأسعار الأسهم:** وتشمل في ازدهار الإقراض وازدهار أسعار الأسهم
- **آثار الانتقال بالعدوى:** تنتقل من خلال الترابط بين النظم المالية في البلدان المختلفة من خلال التدفقات المالية وأسواق رأس المال والتجارة الخارجية فإن انتقال الأزمات المالية عبر الحدود يصبح متوقعا، الانتقال من خلال التجارة، والارتباط بين الأسواق المالية.
- **العوامل الأخرى:**

- **الاقتراض والاستثمار الموجه:** إن توجيه الاستثمار والاقتراض بصورة قصيرة إلى نشاطات وقطاعات على أسس غير سوقية (غير فروقات العائد) تؤدي دائما إلى تخصيص غير كفء للموارد وهو ما يؤثر سلبا على درجة الإعسار في المؤسسات المالية.
- **علاقات الحكومة بالقطاع المصرفي والاختلالات في الموازنة،** حيث أن زيادة الائتمان الموجه من البنك المركزي إلى الحكومة يزيد من الضغوط التضخمية مما يؤثر على القطاع المصرفي.
- **حجم المتأخرات في الاقتصاد:** إن تراكم المتأخرات في الاقتصاد يعكس صعوبات في خدمة الدين من قبل الحكومة والقطاع الخاص، وهذا يؤثر مباشرة على درجة السيولة والإعسار المالي في المؤسسات المالية.

3.2.4 مدى فعالية نظم الإنذار المبكر في إدارة الأزمات الاقتصادية

لقد بينت الاختبارات التي أجريت على أربعة نماذج رصدت في معظمها قبل الأزمة الآسيوية أن أفضل النماذج وصل إلى التنبؤ بنصف الأزمات " داخل العينة" وثلاثها "خارج العينة"، غير أن أكثر من نصف المرات التي يتوقع فيها جميع النماذج بوقوع الأزمة غير أنها لم تحدث، وهذا ما يعبر على أن الإنذارات كانت كاذبة حيث اعترف العديد من الخبراء الاقتصاديين بأن مجموعة كبيرة من الأزمات لم يتنبأ بها، رغم وجود عدد كبير من النماذج المختلفة التي تسير مع هذه الأزمات.

إنه لمن الصعب أن تنبأ بتوقيت الأزمات في ظل صعوبة تحديد بعض المتغيرات مثل التذبذب في الأوضاع السياسية السمات الهيكلية لاقتصاد بلد ما وكذا تنبؤات المتعاملين المحليين والأجانب في مختلف الأسواق، والشيء المهم من ذلك إن عملية تكوين السياسة وردة فعل السياسات نفسها تلعب دورا مهما في إمكانية تحول الضائقة المالية إلى أزمة أم لا، لكن الواقع يقول أنه لا يمكن تفسير هذه الظواهر بمجرد بناء نماذج الإنذار، ومن هنا ليس من الغريب أن تفشل تلك النماذج.

والملاحظ من ذلك، أن معظم الأزمات تم تفسيرها إلا من خلال وقوعها وهذا لا يمكن اعتباره أمرا إيجابيا (قداري، 2017، صفحة 102).

5. خاتمة:

لقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز فعالية مؤشرات الإنذار المبكر في إدارة الأزمات كون هذه المؤشرات تدل على سلامة واستقرار النظام المالي، كما أنها أداة للإنذار المبكر في حالة تعرض النظام المالي للخطر.

إن التنبؤ بالأزمات أمر يصعب التوصل إليه فعليا، فالأزمات التي تنفجر بسبب تراجع وضعف في المؤشرات الاقتصادية قد يكون من الممكن التنبؤ بها، ولكن يقل احتمال أن تكون نماذج الإنذار المبكر قادرة على توقع الأزمات التي تترتب بسبب نقص الرقابة والإشراف وانعدام الشفافية في البنوك والأسواق المالية، وكذلك تلك التي تنتج عن عوامل يصعب تكميمها، فقد أثبتت معظم الدراسات أن الأزمات الاقتصادية تحدث بشكل مفاجئ يجعل من الصعب التنبؤ بها، كما حدث مع بعض وكالات التصنيف

التي فشلت في توقع الأزمات السابقة، وعليه يتوقف نجاح إدارة الأزمات على وضع كافة السيناريوهات المحتملة وكيفية التعامل مع كل سيناريو منها وخبرة متخذ القرار وقدرته على التنبؤ والإنذار وتراكم الخبرات عن الأزمات السابقة.

6. توصيات واقتراحات:

خلصت الدراسة إلى تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات التالية:

- العمل على تقوية الأنظمة البنكية باعتبارها الممول الرئيسي والأساسي للاقتصاديات الوطنية.
- تفعيل إصلاحات عميقة في النظام المالي العالمي وإعادة النظر في المؤسسات التي تشكل هذا النظام.
- ضرورة إخضاع ممارسات القطاع المالي لمراجعات هامة سواء تعلق الأمر بالوضع الرقابي أو السياسات الرقابية أو الشكل الرقابي.
- العمل على تصميم دورات تدريبية منظمة للعاملين في مجال إدارة الأزمات.
- بناء وتنمية شبكة الاتصالات الفعالة التي تؤمن توافر المعلومات بالسرعة المطلوبة في تحديد أبعاد المشكلة أو المشكلات المماثلة ووضع مؤشرات لما سيترتب عليها من نتائج.

7. قائمة المراجع:

- أحمد طفاح. (أفريل، 2005). مؤشرات الحيلة الجزئية-. مجلة المعهد العربي للتخطيط ، صفحة 8، 54.
- أحمد قداري. (2017). سياسة ادارة الأزمات الاقتصادية -دراسة تقييمية للتطور الوظيفي لدور الدولة-.
102. الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير-جامعة سيدي بلعباس، اطروحة دكتوراه.
- اينار عبد الهادي. (2011). ادارة الأزمات: تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي.، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية (64)، صفحة 56.
- براهيم بلقلة، و عبد الغاني حريري. (2007). فعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، صفحة 33.
- صلاح الدين طالي. (2010). تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها -حالة الجزائر-).
05. الجزائر: العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، مذكرة ماجستير.

عابد شريط، و علي سدي. (2011). معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي "محاولة للفهم واقتراح حلول". *الاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي*، (صفحة 09). الدوحة -قطر.

عبد القادر زيتوني. (2009). دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك. 23، 27. جامعة الجزائر. علي عبد الرضا، و العميد حمودي. (2009). مؤشرات الحيلة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية-حالة العراق). *المديرية العامة للإحصاء والأبحاث/ البنك المركزي العراقي* ، صفحة 04.

ماجد محمد، و عبد الله القوسي. (2017). *ادارة الأزمات الاقتصادية والمالية المعاصرة*. تاريخ الاسترداد 06 08، 2020، من <https://ae.linkedin.com/pulse/majid>.

ممدوح الرفاعي، و ماجدة جبريل. (2007). *إدارة الأزمات*. مصر: جامعة عين شمس.